كان عملية لمرة واحدة فقط، فاسرائيل لن تستطيع تكرارها أو القيام بعمل عسكري مماثل ضد دول أخرى، ولو فقط بسبب قيود عسكرية وعملياتية. ان مَنْ يعتقد بأنه في ظل الظروف الدولية الحالية تستطيع اسرائيل قصف منشآت نووية في دولة أخرى، دافعة ثمن ذلك بصدور ادانة في الامم المتحدة فقط، لا يقرأ الخريطة على نحو صحيح. ولكن من الناحية العسكرية، أيضاً، سيكون من قبيل الغطرسة الجوفاء الحديث عن عملية تؤدي الى تدمير البرنامج النووي لايران أو للجزائر. صحيح أن سلاح الجو يملك ولا شك قدرة عملياتية تتيح له الطيران لمسافة ١٥٠٠ كيلومتر حتى طهران، وضرب المفاعل النووي هناك، بيد ان تدمير المفاعل لا يعني القضاء على البرنامج الخاص بتطوير أسلحة نووية. ولقد أثبت العراقيون ان بالامكان تطوير أسلحة نووية حتى من دون استخدام مفاعلات، ومن خلال نشر المنشآت الاخرى في مناطق شاسعة. ومن المشكوك فيه ما إذا كان سلاح الجو الاسرائيلي قادراً على تنفيذ ما عجزت عنه قوة جوية اميركية جبارة على مدى أكثر من أربعين يوماً من القصف الجوي» (**المصدر نفسه**).

ثانياً ـ تجريد المنطقة من السلاح النووي

هنا، ترى غالبية الآراء ضرورة تجريد المنطقة من السلاح النووي. لكن عوائق كبيرة تقف في وجه هذا الخيار، أهمها ضرورة التوصل، أولاً، الى اتفاقات سلام تشمل كل دول المنطقة، وهو أمر ليس بالهين، اضافة الى اصرار البعض على ضرورة التوصل الى اتفاقات حول ترتيبات رقابة متبادلة وتعزيز الثقة أولاً. علاوة على ذلك، يطالب الكثير من هؤلاء باشتراط الابقاء على القوة النووية الرادعة بأيدي اسرائيل لكونها «المجال الوحيد الذي يؤثر فيه عدم التناسب بينها وبين العرب لصالح اسرائيل» (شيف، **مصدر سبق ذكره**). ولاحظ شيف بأنه حتى إذا امتلكت اسرائيل التفوق في مجال السلاح التقليدي «فلن يكون هذا التفوّق ذو مغزى في حالة وصول السلاح النووي الى الشرق الاوسط، وان احتمال تحقيق العرب لتسوية مع اسرائيل تتضمن تسوية اقليمية الى جانب اضعاف قوتها الرادعة، هو احتمال ضعيف. ومن الجدير بنا القول بأن لا يضغطوا على الامرين لأنهم، في نهاية المطاف، لن يحصلوا على أي منهما» (**المصدر نفسه**).

وناقش شلومو غازيت هذه الفكرة محدداً أربعة شروط لتطبيقها دون ان ينفي، هو الآخر، ضرورة احتفاظ اسرائيل بقوتها النووية الرادعة، ولكن من خلال تقديم عروض سخية للتسوية السياسية، إذ «لن نصل الى ازالة شبح الحرب الا إذا اقترحنا عليهم شيئاً ما يقترب من تحقيق توقعاتهم وآمالهم» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٦/١٩٩٢). أمّا الشروط الاربعة التي اقترحها غازيت فهي:

« ـ علينا ان نسعى الى اتفاقية سياسية تقلص، قدر الامكان، شبح الحرب.

« ـ علينا ان نسعى الى اتفاقية سياسية تفي، بصورة معقولة، بمتطلبات واحتياجات الطرفين.

« ـ علينا ان نعرف ان اتفاقية السلام، بحد ذاتها، ليس من شأنها ـ لحزننا الشديد ـ القضاء على الخطر الامني المحدق باسرائيل قضاء مبرماً.

« ـ علينا ان نصر على ان تبقي بنود اتفاقية السلام، في حوزة اسرائيل، على القدرة العملياتية للدفاع عن النفس، ولردع، بل ولدحر أي معتدٍ إذا تطلب الامر» (**المصدر نفسه**).

ولا يختلف معه في ذلك زميله ايتان هابر عندما قال: «ان لدى اسرائيل مهلة زمنية تصل الى بضع سنوات للتوصل الى سلام كامل مع الدول العربية المحيطة بنا، ويجدر بنا ان نفعل ذلك حتى وإنْ كان الثمن هو تقديم التنازلات؛ وذلك قبل ان تمتلك سوريا، وايران، وليبيا، والجزائر، قنابل نووية. ولقد قالوا قديماً: خير البرّ عاجله» (**المصدر نفسه**، ١٦/٦/١٩٩٢).

ويتفق رئيس الوزراء ووزير الدفاع، اسحق رابين، مع ذلك، ولكن بتحفظ أكبر. ففي مقال كتبه قبل الانتخابات الاخيرة ووصوله الى السلطة، جاء فيه: «ان من الواجب على اسرائيل ان تواصل سياستها المعلنة في الاستعداد لجعل المنطقة خالية من أية أسلحة دمار شامل، من طريق اتفاقات بينها وبين كل دولة من